جمعية الشباب العرب – بلدنا

الخدمة المدنية في القدس المحتلة

تقرير ومعطيات

إعداد: هنادي قواسمي

آذار 2014

المحتويات

ملخص تنفيذي

مقدمة

خلفية عن الخدمة المدنية

القدس

الجولان

توصيات

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير الذي بين أيديكم شرحاً مختصراً لمشروع الخدمة المدنية الذي تروج له أذرع الاحتلال في مختلف القرى والمدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 إضافة إلى القدس والجولان المحتلتين عام 1967. يعرض التقرير في قسمه الأول معلومات عن خلفية هذا المشروع وبداياته، وصولاً إلى تأسيس مديرية للخدمة المدنية، ومن ثم يُفصِّل في الموقف الوطني الفلسطيني إزاء هذا المشروع والأسباب التي تدعم هذا الموقف.

فيما يلي ذلك، يتحدث التقرير عن بداية انتشار هذا المشروع في صفوف الشباب الفلسطينيين في القدس المحتلة وبعض قرى الجولان المحتل، ويقدم معلومات عن أماكن التجنيد والمراكز التي تتم فيها الخدمة، ومن ثم ينقل شهادات من قبل فتيات انخرطن على غير وعي في هذا المشروع.

ينتهي التقرير بتقديم اقتراحات قد تفيد المعنيين والناشطين الجديين في مناهضة مشروع الخدمة المدنية، باعتباره أحد مشاريع مسح الهوية الفلسطينية الوطنية.

يقف هذا التقرير على أرضية تؤمن بضرورة العمل الميداني الجديّ والانخراط بين الناس والاستماع إلى همومهم والتحدث إليهم وجهاً لوجه. لم يكتب التقرير لغرض الكتابة فحسب، وإنما يراد له أن يكون بداية لتشبيك واسع متعدد الأطراف بين المؤسسات الفلسطينية الوطنية والناشطين الفلسطينيين المعنيين، للاستخلاص إلى خطّة عمل واضحة وتنفيذها على أرض الواقع، بهدف محاربة مشروع الخدمة المدنية وإطلاق برامج وطنية لتثبيت الهوية الفلسطينية وتدعيمها بين صفوف الشباب.

مقدمة

يأتي هذا التقرير بمبادرة جمعية الشباب العرب – بلدنا، استمراراً لنشاطها في مجال مناهضة الخدمة المدنية في أوساط الشباب الفلسطينيين، وفي محاولة لتوسيع دائرة هذا النشاط ليشمل مدينة القدس المحتلة. عملت الجمعية على مدار الأعوام الماضية في مجالات تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في وجه السياسات الإسرائيلية الممنهجة، التي تراهن بالأساس على وعي الشباب الفلسطيني. كان العمل على مناهضة الخدمة المدنية ضمن هذه المجالات، ونُظِمَت في سبيل ذلك ورش العمل وأقيمت التدريبات ووزعت النشرات التوعوية.

لكن العمل في هذا المجال استهدف بغالبيته جمهور الشباب الفلسطيني في القرى والبلدات العربية في الأراضي المحتلة عام 1948، لأن التجنيد للخدمة المدنية كان يستهدفهم بشكل أساسي، ولم يبرز أو لم يُعرف عن أي استهداف واضح ومحدد للشباب الفلسطيني المقدسي في البداية. وفي ظل تزايد الأخبار المتناقلة عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية، والفلسطينية أحيانًا، وتناقل بعض النشطاء المقدسيين الأخبار عن مراكز تجنيد شباب للخدمة المدنية، ورواية البعض لنا عن مصادفتهم مجندين في الخدمة المدنية في مواقع مختلفة في القدس، تنبهنا إلى ضرورة البحث في الأمر والوقوف على أهم المعلومات المتعلقة فيه، من أجل إبرازها للمعنيين الجادين في العمل على مناهضة انتشار هذا التجنيد في صفوف الشباب الفلسطيني في القدس المحتلة.

إضافة إلى ذلك، بدأ في الآونة الأخيرة استهداف الشباب السوريين في الجولان المحتل عام 1967 للتجنيد للخدمة المدنية. وسنعرض في هذا التقرير المعلومات التي وصلتنا عن هذا التجنيد في أراضي الجولان المحتل أيضا. وبهذا يركز التقرير الذي بين أيديكم على اتساع نطاق دائرة الخدمة المدنية ليشمل في مخططات استهدافه، أيضاً العرب الذي وقعوا تحت الاحتلال عام 1967 وتم ضمّ أراضيهم وفرض القانون الإسرائيلي فوقها، دون فرض الجنسية الإسرائيلية عليهم، وهم هنا الفلسطينيون في القدس والسوريون في الجولان. إن اتساع دائرة الاستهداف يتطلب منا فهماً أعمق وأشمل للأجندات الإسرائيلية التي لا توفر مساحة متاحة للتغلغل فيها. ربما يجب التنبه إلى أن ما كنا نظنه في أحيان كثير "خصوصية" لمناطق فلسطينية معينة أو اختلاف في طرق الاستهداف، قد يعمينا أحيانا عن رؤية الصورة بمنظور أشمل، إذ يظهر أنه في النهاية الهدف واحد والوسيلة شبه واحدة، باختلافات طفيفة.

يبدأ هذا التقرير بالحديث عن الخدمة المدنية وماهيتها في خلفية تاريخية سريعة ومن ثم تبيان الأسباب التي تجعل مناهضتها وطنياً ضرورية. ثم يعرض التقرير خلاصة شهادات تم تجميعها عبر مقابلات شخصية واتصالات مع أشخاص كانوا قريبين

من المجنِّدين للخدمة المدنية في القدس، أو فتيات تجندن فعلاً للخدمة المدنية. ويختتم التقرير بتوصيات للعمل على مناهضة الخدمة المدنية في مدينة القدس ودعوة لتحريك المياه الراكدة ومجابهة الأمر قبل استفحاله.

ما هي الخدمة المدنية؟

حسب نشرة صادرة عن مديرية الخدمة المدنية– الوطنية[1]، فإنها "خدمة تطوعية لمصلحة الجمهور، مفتوحة أمام كلّ من حصل على إعفاء من الخدمة العسكرية أو من ينتمي للوسط العربي والذي لا يُستدعى للخدمة العسكرية". وتضيف النشرة أن الهدف الأساسي من الخدمة المدنية هو "تقديم الخدمة للمجتمع المحليّ وللجمهور العام.."، إضافة إلى أهداف أخرى تتلخص في "تطوير الشخصية القيادية" لدى المجنَّدين[2] وإكسابهم مهارات تؤهلهم مهنياً للمستقبل. أما الإجابة عن السؤال "أين يقوم المجندون بتقديم هذه الخدمة؟" فتعدد النشرة مكاتب حكومية إسرائيلية عدة بدءً بوزارة التعليم، وانتهاء بوزراة الأمن الداخليّ التي تشمل حسب تعريف النشرة "شرطة إسرائيل، مصلحة السجون وحرس الحدود... إلخ".[3]

وبحسب موقع "كول زخوت" الإسرائيلي فإن منتسبي الخدمة المدنية يحظون، بعد إنهائهم لمدة الخدمة، بنفس الامتيازات التي يحظى بها الجنود المسرحون من جيش الاحتلال الإسرائيلي. تشمل هذه الامتيازات منح وقروض تعليمية، دفع مستحقات التأمين الوطني خلال سنوات الخدمة، تسهيل القبول في وظائف حكومية ووظائف في الشركات الأمنية، وغيرها. ويحق لكل من عمره 23 عاماً أو أقل أن ينخرط في مشروع الخدمة المدنية في حال كانت فترة خدمته عاما واحدا فقط، وكلّ من عمره 22 عاماً أو أقل في حال كانت فترة الخدمة عامين[4].

بنظرة أولية وسريعة إلى هذه المعلومات، خاصة لمن تقع بين يديه للمرة الأولى ولا يملك أي خلفية سياسية تتعلق فيها، يبدو الأمر غاية في البساطة، إذ لا تظهر في المعلومات المقدمة في تلك النشرة ما يكفي لإثارة الشكوك حول المشروع. ليس سوى جمل قليلة تُذكر فيها عبارة "الجنود المسرحين". وقد يقول قائل كما يردد بعض المتجندين العرب في الخدمة المدنية إنه لا داعي للتشكيك والحساسية بشأن هكذا مشروع، "فالشاب في نهاية المطاف يخدم أبناء مجتمعه ولا يحمل السلاح في وجوههم". إلا أن الأمور لا تقاس بهذه السطحية من التحليل، ولا بدّ من الرجوع خطوات قليلة إلى الوراء للبحث عن الدوافع الرسمية السياسية الإسرائيلية لمشروع الخدمة المدنية – الوطنية، وللاطلاع على السياقات السياسية والتاريخية التي تم فيها دفع هذا

---

[1] تتبع حاليا لوزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية، فيما كانت سابقاً تابعة لديوان رئيس الحكومة مباشرة.

[2] ستعتمد هذه الدراسة مصطلح "المجند" لوصف الشباب المنخرطين في برنامج الخدمة المدنية، فيما تصفهم الجهات الرسمية الإسرائيلية بـ "المتطوعين". واختيارنا لوصف "المجند" هو اختيار سياسي بالأساس، قائم على الإيمان بأن الخدمة المدنية ليست سوى بديلاً للخدمة العسكرية، وعليه نرفض النظر إليها بوصفها مشروعاً تطوعياً ذا طابع مدنيّ، كما تحاول السلطات الإسرائيلية الترويج.

[3] "الخدمة المدنية – الوطنية: كراسة معلومات للمتطوعين"، نشرة صادرة باللغة العربية عن مديرية الخدمة المدنية – الوطنية.
http://most.gov.il/ncs/Documents/choveret_arabic_2013.pdf

[4] موقع "كول زخوت" (موقع إلكتروني يضم كل المعلومات الحقوقية والقانونية الإسرائيلية):
http://www.kolzchut.org.il/he

المشروع وتثبيته والترويج له. وبطبيعة الحال يجب النظر إلى الأشخاص الذين يقعون في شباك التجنيد للخدمة المدنية ووعيهم، وكيفية تأثير المشروع على انتمائهم وسلوكهم وطنياً.

خلفية تاريخية

مرت فكرة الخدمة المدنية للفلسطينيين كبديل عن خدمتهم العسكرية في جيش الاحتلال بمراحل عديدة من ناحية طرحها للنقاش، مرورًا بمحاولة قوننتها. وحسب بعض المصادر، يعود تاريخ الخدمة المدنية إلى العام 1953 عندما اقترح بديلاً عن الخدمة العسكرية لحل مشكلة الفتيات اليهوديات المتدينات اللواتي لا يلتحقن بالجيش[5]. أما بالنسبة للفلسطينيين فإن الفكرة مطروحة منذ سنوات عديدة، ولكن تطبيقها وتحويلها إلى مشروع فعليّ بدأ تقريبا في عام 2000، إذ أخذت الفكرة عقب الانتفاضة الثانية طابعاً أكثر جديةً واتساعاً، وهي الفترة التي كان فيها ارئيل شارون رئيساً لوزراء الحكومة الإسرائيلية، وهو الذي ساهم بدوره في إحياء هذا المشروع، وقد أكد على ذلك في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا عام 2003 بربط مشروع الخدمة المدنية بقضية الولاء والاستحقاقات المشروطة بالخدمة والتجنيد (أي ولاء الفلسطينيين في الداخل لدولة إسرائيل، وحصولهم على حقوقهم مقابل أداء واجباتهم حسب التعبير الإسرائيلي)[6].

لقد صُدمت المؤسسة الإسرائيلية من خروجُ الشبانِ الفلسطينيين في الداخل المحتل للاحتجاج والتظاهر في أكتوبر 2000 مع أبناء شعبهم في الضفة والقطاع، كاسرين بذلك الصورة النمطية المرسومة في خيال البعض عن كونهم بعيدين عن همّ القضية الفلسطينية، ومشكلين تجسيداً لوفاة كل محاولات تدجين الوعي وتشويه الهوية الفلسطينية التي تعرضوا لها على مدار سنوات طويلة من الاحتلال، بهدف خلق "العربي الإسرائيلي الجديد". ومن الواضح أن الشريحة الأوسع المشاركة في مظاهرات الانتفاضة في الداخل كانت شريحة الشباب وهي الشريحة التي يُعوّل إسرائيلياً على مسح وعيها وكسبه بعيداً عن الانتماءات الوطنية الفلسطينية العميقة. من هنا جاء مشروع الخدمة المدنية، انطلاقاً من فكرة الربط بين الهوية الفلسطينية والرغبة في تشويهها وبين البحث في كيفية منع "انتفاضة" هؤلاء الشباب مرة أخرى، فكانت الخدمة المدنية هي الوسيلة.

بعد ارتقاء 13 شهيداً فلسطينياً من الأراضي المحتلة عام 1948 برصاص قوات الشرطة الإسرائيلية في هذه المظاهرات، عينت حكومة "إيهود باراك" لجنة "أور" للتحقيق في خلفيات تلك الأحداث. تحدث التقرير الصّادر عن "لجنة أور" عام 2003 عن تحولات الوعي السياسي التي مرّ بها الفلسطينيون في الداخل في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن خروج الشباب من أراضي الـ48 للتظاهر عقب اندلاع الانتفاضة الثانية يعكس "شرخاً بين الجماهير العربية وبين أجهزة الشرطة الاسرائيلية والمؤسسة

[5] بالاستناد إلى: الخدمة المدنية–القومية آلية عقاب جديدة / امطانس شحادة http://arabs48.com/?mod=articles&ID=92149

[6] الخدمة المدنية والتجنيد، دراسة في إطار فهم الحالة، مجدي طه، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم

الاسرائيلية، وأنه يجب العمل على معالجة هذا الشرخ"، كما يدلل على تحرك هؤلاء الشباب باتجاه "الفلسطنة" لا "الأسرلة"، وهنا يرى التقرير أن الفلسطينيين في الداخل قد مروا بعملية "تطرف سياسي" وأن الفئة الأكثر تطرفاً هي الشباب. من هنا، يرى معدو تقرير "لجنة أور" أنه يجب التركيز على احتواء هؤلاء الشباب وصقل وعيهم بالطريقة التي تناسب الرؤية الإسرائيلية، وجسر الهوة العميقة التي تفصلهم عن مؤسسات الدولة، وفي نهاية الأمر كسبهم للجانب الإسرائيلي، أو على الأقل تحييدهم عن دائرة الصراع وخلق شخصيات غير مبالية بالهمّ الوطنيّ لصالح الهمّ الشخصيّ.

عقب ذلك تشكلت لجنة "لبيد" لتحويل توصيات لجنة "أور" إلى وسائل عملية والبدء في تنفيذها، وكان من توصيات لجنة "لبيد":

1- أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتطوير فكرة الخدمة الوطنية المدنية ليؤديها "مواطنو إسرائيل ممن لا يؤدون الخدمة العسكرية"، على أن تؤدى في مناطقهم وفي إطار مجتمعاتهم، وتكون طوعية في مراحلها الأولى.
2- أن تشجع الحكومة على توسيع دائرة تطوع "أبناء الوسط العربي" في الجيش والشرطة والأطر الأمنية الأخرى.
3- تكليف وزير الرفاه الإسرائيلية ببلورة خطة لدمج العرب في الأجهزة الرسمية الأمنية الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع وزارات الأمن والمالية والعدل، بهدف تنسيق العمل في المشروع الحالي المقترح والمشاريع السابقة القائمة أصلاً.

بعد لجنة "لبيد"، تشكلت لجنة "عبري" عام 2005 بهدف ترجمة توصيات لجنة "لبيد" إلى خطّة عمل. ودفيد عبري هو جنرال سابق في جيش الاحتلال الإسرائيلي ومدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية، وهنا تتضح أكثر الخلفية السياسية والسياق الأمني الذي برز فيه مشروع الخدمة المدنية، فالمشرفين على تنفيذه ووضع الخطط له هم شخصيات أمنية بالدرجة الأولى، لا علاقة لهم بما يدعى أنه "مشروع تطوع جماهيري".

وبناء على توصيات "لجنة عبري" الإسرائيلية تكثفت حملات التجنيد للخدمة المدنية في صفوف من وصفوا بأنهم "الفئات السكانية المعفية من أداء الخدمة العسكرية". وتأسست مديرية الخدمة المدنية عام 2007، لتكون في البداية تابعة لديوان رئيس حكومة الاحتلال، ومن ثم أصبحت تابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا، ومن هنا أصبح الحديث عن مشروع الخدمة المدنية حديثاً ممأسساً وله مديرية وخطة عمل وأجندة وموظفون. يذكر أن المدير الأول لمديرية الخدمة المدنية كان الضابط "رؤوفان جال" وهو المعالج النفسي الرئيس لجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، وكانت التوصية الأولى له في سنوات خدمته أن يغيَّر اسم المشروع من الخدمة الوطنية إلى الخدمة المدنية، لأن الاسم الأخير أكثر بعداً عن السياق السياسي المشبوه الذي قد ينتبه له الفلسطينيون.

لماذا نرفض الخدمة المدنية؟

إن السبب الرئيس الذي يحتل الجزء الأكبر من رفضنا للخدمة المدنية، بعيداً عن أسئلة جدوى هذا المشروع اجتماعياً واقتصادياً– لو افترضنا جدلا مشروعية هكذا أسئلة أصلاً[7]– هو سبب مبدئي سياسي وطني بالدرجة الأولى. فمن خلال عرض تاريخي سريع لكيفية ظهور مشروع الخدمة المدنية يمكننا الفهم أنه مشروع سياسي أمنجي بالدرجة الأولى، بل حتى أن صانعي هذا المشروع لم يخفوا أهدافه الحقيقية وصرحوا في تقارير اللجان المختلفة، أو في مناسبات أخرى بأن الهدف هو "دمج الشباب العرب في المجتمع الإسرائيلي"، ويمكن لأي فلسطيني يحمل أقل درجة من الوعي السياسي أن يفهم ما في هذه الشعار من دلالات. ولعل السؤال الأبسط الذي يمكن طرحه هنا هو: ما هي العلاقة المفترضة بين "الفلسطيني" وبين "المجتمع الإسرائيلي"، كيف يمكن القبول بعلاقة من صنف "الاندماج" بين مُحتل وشعب واقع تحت الاحتلال؟ كيف يمكن دمج شاب ما في مجتمع قام على أنقاض أرضه الفلسطينية وبنى مؤسساته على دماء شهداء شعبه، ويمارس من خلال دولته اليوم العنصرية والعدائية تجاهه في كل خطوة من خطوات حياته؟ كيف يمكن إنشاء حالة من التصالح ما بين شاب واقع تحت الاحتلال وبين المجتمع الذي قام باحتلاله فعلياً؟ الجواب البديهي لا شك يتعلق بإخضاع هذا الشاب لعملية "مسح دماغ" وصهر جديد للوعي بحيث يتغاضى عن هويته القومية وتاريخه الوطني، يرميهما وراء ظهره، ولا يفكر إلا بمصالحه الشخصية الآنية، وبالمعطيات المفروضة على الواقع، في لهاث للإجابة على سؤال: "من يفيدني أكثر؟ من سيعطيني أكثر؟". من هنا نرفض مشروع الخدمة المدنية باعتباره وسيلة لقمع وتقييد الفلسطينيين في الداخل ومحاولة لطمس وتشويه هويتهم القومية الفلسطينية. فمن يسعى للاندماج في المجتمع الاسرائيلي سينسلخ بالضرورة – وإن تدريجيا – عن القيم الوطنية، ويتناسى مجتمعه وتاريخه وانتماءه، ويجعل همّه الأول المنفعة الفردية فقط.

لا ننسى طبعا أن نذكر أن الخدمة المدنية هي بداية الطريق فقط نحو الخدمة العسكرية. لا يعني هذا بالضرورة أن من قام بأداء الخدمة المدنية سيقوم بعد فترة زمنية ما بأداء الخدمة العسكرية، ولكنه يعني فيما يعنيه أيضاً أن الحالة النفسية المهزوزة التي تقبلت الانخراط في مشروع جاء نتيجة خطط أمنية سياسية، وأن الشخص الذي انطلت عليه خدعة "المشروع التطوعي المدني"، والذي برر لذاته ولمجتمعه باستخدام جمل مثل :"أنا في النهاية لا أحمل السلاح"، "أنا في النهاية أتطوع لأبناء بلدي وليس لليهود"، يمكنه بكل سهولة أن ينزلق نحو الهاوية أكثر، فدرجة واحدة من الانزلاق تفتح الباب على مصراعيه نحو مزيد من الانزلاق وبسرعة أكبر من سرعة الانزلاق الأولى. لذلك قد لا نتفاجأ بعدها إذا سمعنا نفس أصحاب هذه النفسية المهزوزة يقولون: "صحيح أنا أخدم عسكرياً في الجيش الإسرائيلي، ولكني لا أشارك في الحروب، أو لكني أتعامل بلطف مع الفلسطينيين على الحواجز"، ولن تنتهي دوامة التبريرات، ضاربة بعرض الحائط كل مبدأ وطني أو خط أحمر.

[7]السؤال حول جدوى المشروع اقتصادياً أو اجتماعياً نعتبره سؤالاً غير مناسبٍ في هذا السياق، فمشروع الخدمة المدنية مشروع أمنيّ إسرائيلي يستهدف الوعي الوطني الفلسطيني، وعند الإيمان بهذا لا يستدعي الأمر السؤال أصلا حول مدى جدواه أو نفعيته.

إضافة إلى ذلك فإن الخدمة تؤدي إلى "تعزيز حالة التبعية المطلقة من خلال ربط الفلسطينيين في الداخل بالمؤسسات الحكومية المختلفة، وهذا يضاعف من حدة التعلق والولاء ويضعف استقلالية القرار الفلسطيني الجمعي.." كما أنه يعزز تبعيتهم وارتباطهم بالمؤسسة الإسرائيلية كأفراد، ويسلخهم عن مجتمعهم العربيّ الفلسطيني.

هذه الحالة النفسية الضعيفة الموصوفة أعلاه والتي تؤدي بالشخص إلى خلق دوامة من التبريرات لانضمامه للخدمة المدنية، لا يجب أن تكون مبرراً لنا لترك هؤلاء الشباب وشأنهم، بل يجب أن تقابل تلك الحالات بجهود وطنيّة جدية للاحتواء من جديد، إذ أن الواجب الوطني يحتم علينا التواصل مع هؤلاء الشباب والشابات ومتابعتهم بشكل مباشر بهدف توعيتهم بماهية مشروع الخدمة المدنية، ولا يجدر بنا الإقصاء إلا في حالات قليلة جداً، يكون الشخص فيها ممسوخ الانتماء والولاء وفاقدًا لأي مكون من مكونات الهوية الفلسطينية.

عن الخدمة المدنية في القدس المحتلة

وفي الوقت الذي تكثفت فيه حملات التوعية ضدّ الخدمة المدنية في أوساط الفلسطينيين في الداخل، كانت مدينة القدس مهمشة بعض الشيء من ناحية الاهتمام برفع الوعي في هذا الخصوص، إلا أنها لم تكن مهمشة من ناحية الاستهداف الإسرائيلي. ربما سادت فكرة مغلوطة لدى البعض أن الخدمة المدنية هي أمر لا يهدد إلا الفلسطينيين ممن يحملون صفة "المواطنة"، فأبعد المقدسيون عن أنفسهم شبح الخدمة المدنية قليلاً إذ أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين (من الناحية القانونية)، وإنما يحملون فقط صفة الإقامة الدائمة. غير أن تعريف الخدمة المدنية حسب موقع "كول زخوت" يشمل كذلك من يحمل صفة المقيم. وبالتالي كان أهالي القدس ضمن دائرة الإستهداف ولم يبخل الاحتلال في محاولات "الاستثمار" في الشباب المقدسي، وسنعرض في الصفحات القادمة بعض المعلومات التي جمعناها عن محاولات الترويج للخدمة المدنية في القدس.

ولا ننسى هنا الإشارة إلى خصوصية مدينة القدس من حيث كونها مركز الثقل في الاستهداف الإسرائيلي، فهي المدينة الفلسطينية المشحونة باستمرار، والتي تبدو فيها مظاهر الاحتكاك بين الفلسطيني والجندي المحتل واضحة بشكل يومي، وهي التي تتنوع فيها هموم الفلسطيني بشكل واسع، فلا تتوقف فيها عمليات هدم البيوت وسحب الهويات، واعتقالات الأطفال، والضرائب المرتفعة والإغلاقات وغيرها من أساليب القمع الإسرائيلي. القدس من ناحية أخرى هي المدينة التي تعاني ضعفاً في النشاط السياسي والشبابي بشكل خاص، مما يجعلها أسهل للاستهداف.

بدأ الانتباه لموضوع الخدمة المدنية في القدس من خلال وسائل إعلام إسرائيلية قامت بنشر أكثر من تقرير حول "شباب مقدسيين يسعون لتعلم اللغة العبرية والانخراط في الجامعة العبرية والجامعات الإسرائيلية الأخرى، ويحضرون أنفسهم لهذه الخطوة عبر الانخراط في "خدمة مجتمعاتهم". وقد كان بعض الناشطين المقدسيين قد تناقل معلومات قليلة عن وجود مجندين مقدسيين في الخدمة المدنية، لا بل والشرطة الجماهيرية. وفي محاولة لتجميع بعض المعلومات ووضعها بين أيدي المهتمين

والمعنيين في العمل من أجل وقف هذا المشروع والتصدي له، جاء هذا التقرير، الذي يتضمن معلومات مستقاة من مقابلات مع فتيات انخرطن في مشروع الخدمة المدنية، واتصالات ومقابلات مع مهتمين ومتابعين للموضوع.

أولاً: عند الحديث عن الخدمة المدنية في مدينة القدس، يطرح عادة سؤال عن عدد المنخرطين فيها، وهو سؤال مهمّ بلا شك إذ أنه يحدد إطار انتشار الظاهرة، إن صح تسميتها بالظاهرة، وينبئ بمدى خطورتها من عدمه. إلا أن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة أو واضحة. يمكننا تقدير عدد أولئك المنخرطين في الخدمة المدنية في إطار جمعية محددة[8] في سنة معيّنة على سبيل المثال، لكن من الصعب تحديد عدد المقدسيين الذين انخرطوا في المشروع عبر كلّ الجمعيات التي تشغله منذ بداية دخوله إلى القدس، وذلك لتعدد المرجعيات والأطر التي تقوم بالتجنيد ولعدم رغبة بعضها بنشر المعلومات الخاصة بهذه الأعداد.

وقد حاول مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان الحصول على هذه الأعداد عبر التوجه بمكتوب رسميّ إلى مديرية الخدمة المدنية – الوطنية استناداً إلى قانون الحق في الحصول على المعلومات إلا أن الردّ كان أنه لا توجد في أنظمة المديرية بيانات منفصلة للمجندين الفلسطينيين، وأن كلّ ما تستطيع المديرية تزويدنا به هو عدد المنخرطين الفلسطينيين في كل القرى والمدن الفلسطينية (بما يشمل الداخل والقدس)، مضيفين أنه ليس بحوزتهم أرقام – حسب ادعائهم – عن عدد المنخرطين في مدينة واحدة بعينها. ومن هنا فإننا لا نملك في هذا التقرير عرض رقم دقيق ومحدد حول عدد من انخرطوا في القدس المحتلة في الخدمة المدنية منذ بداية المشروع. لكننا نشير إلى أعداد متزايدة من الفلسطينيين المجندين في المشروع (بما يشمل في الأراضي المحتلة عام 1948 والقدس)، كما وصلتنا من مديرية الخدمة المدنية:

عام 2005: 240
عام 2006: 286
عام 2007: 628
عام 2008: 1050
عام 2009: 1259
عام 2010: 1459
عام 2011: 1712
عام 2012: 2711
عام 2013: 3450

[8] من يقوم بتشغيل مشروع الخدمة المدنية في العادة هي جمعيات إسرائيلية بتقديمها طلباً لمديرية الخدمة المدنية للحصول على موافقة على العمل في هذا المشروع ، ومن ثم عن طريق خلق شراكات مع مكاتب حكومية (البلدية، وزارة المعارف..) أو مراكز خدمات شبه حكومية (مثل المراكز الطبية) تقوم بجنيد الشباب في "وظائف" للخدمة المدنية في إحدى هذه المكاتب.

تشير هذه الأرقام التي تمثل أعداد المتجندين الفلسطينيين في الخدمة المدنية (بما يشمل القدس والأراضي المحتلة عام 1948) إلى ارتفاع سريع في عدد المنخرطين في هذا المشروع، فخلال 8 سنوات تضاعف عددهم بما يقارب 14 ضعفاً. ولا شك أن القدس نالها نصيب من هذه الارتفاع حتى وإن كان في السنوات القليلة السابقة كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: تاريخ ومراكز التجنيد:

يتم التجنيد للخدمة المدنية في القدس عبر أطر متعددة، منها ما يتبع مباشرة لبلدية الاحتلال في القدس، مثل المراكز الجماهيرية والمكتبات، ومنها ما يتبع لجمعيات خاصة مستقلة، وقد تربط بين هذه الأطر المتعددة علاقات تعاون وتبادل معلومات وتنسيق مشاريع كما سنرى لاحقاً. وسنعرض هنا ما جمعناه من معلومات حول الأمر.

في بداية بحثنا عن معلومات تخص الخدمة المدنية في القدس أُشيرَ إلى المركز الجماهيري في وادي الجوز "بيلي" على أنه كان في العام 2011 يحتضن جمعية إسرائيلية باسم "محشفاه طوفاه"، وأنها كانت تقوم من خلال قاعات المركز بتمرير دورات لتعليم الحاسوب، يجريها مجندون (وبالأخص مجندات) في الخدمة المدنية. كان هذا – بحسب شهود عيان – المركز الأول الذي يُجَنَّدُ من خلاله شباب القدس للخدمة المدنية بشكل رسميّ. بعد ذلك قيل لنا إن عمل هذه الجمعية توقف هناك بسبب خلافات مع بلدية الاحتلال، ولم يتسن لنا التأكد من هذه المعلومة.

وأُشيرَ بعد ذلك إلى مكتبة بلدية الاحتلال في وادي الجوز كمركز مهم لتجنيد الشباب والشابات في القدس، ومن خلال زيارة مفاجئة للمكتبة في شهر اكتوبر 2013، تبين لنا أن المكتبة هناك تتعاون مع " جمعية التطوع" – האגודה להתנדבות، وتقوم بتجنيد الفتيات بشكل أساسي لأداء الخدمة المدنية إما في المكتبة نفسها من خلال المساعدة في إدارة شؤونها، أو في المدارس التابعة للبلدية، أو في أماكن أخرى مثل المستشفيات ومراكز صناديق المرضى ومراكز الاطفائية. وجمعية التطوع هي أكبر جمعية إسرائيلية تنشط في مجالات الخدمة المدنية منذ ما يقارب الأربعين عاماً، وتقديراتنا تشير إلى أنها تنشط في استهداف الفلسطينيين في القدس منذ عام 2011.

في شهر أكتوبر 2012 أطلقت جمعية التطوع حملة مكثفة لاستقطاب المقدسيين في صفوف الخدمة المدنية، وقد نشرت صحيفة "يديعوت احرونوت" خبراً عن هذه الحملة. اقتبس الخبر المنشور في الثامن عشر من اكتوبر 2012 رئيس القسم العربي في الجمعية قائلاً: "في الشهر الأخير بدأ ما يقارب 100 شاب عربي من شرقي القدس والقرى المجاورة بالتطوع في

مستشفيات هداسا، ونجمة داوود الحمراء، لا بل وحتى في الشرطة وبلدية القدس. هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها مشروع الخدمة المدنية إلى هذه الأبعاد، إذ أن عدد المتطوعين في العام السابق بصعوبة تخطى العشرة متطوعين"[9].

وحول نفس الحملة بثت قناة "هوت" الإسرائيلية في الرابع والعشرين من أكتوبر عام 2012، تقريراً عن نشاط هذه الجمعية فيما أسمته "شرقي القدس"[10]. في التقرير الصحفيّ أشار "إيتمار شفارتس" نائب المسؤول عن تفعيل مشروع الخدمة المدنية في القدس إلى أن للجمعية مشروع مشترك مع جمعية "محشافاه طوفاه" تقوم من خلاله بتجنيد شباب فلسطينيين مهتمين بموضوع تقنيات الحاسوب، وتدريبهم في دورات معتمدة من شركة Cisco العالمية، ومن ثم ترسلهم للخدمة في مكاتب وزارات حكومية إسرائيلية[11]. وتضيف معدّة التقرير بأن في القدس ما يقارب 100 "متطوع" في هذا المشروع الذي تنفذه جمعية التطوع.

وفي الأول من اكتوبر 2013 نشر تقرير على القناة السابعة الإسرائيلية[12] يتحدث عن نحو 100 فلسطيني من القدس ممن تجندوا للخدمة المدنية يتعلمون اللغة العبرية في دورة مكثفة تقدمها مديرية الخدمة المدنية في وادي الجوز (على ما يبدو في مكتبة البلدية)، ويضيف التقرير أن الهدف من هذه الدورة مساعدة هؤلاء المجندين في "الاندماج في المجتمع الإسرائيلي والانخراط في سوق العمل".

هذه الأرقام المتفرقة هنا وهناك، من خلال التقارير الصحفية الإسرائيلية قد لا تكون دقيقة ولا تعبر عن معطى محدد، فهي لا تحدد أين يخدم هؤلاء، وضمن إطار أي جمعية، وخلال أي عام، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كليّ، إلا إذا أردنا استخدامها للتقديرات، فيمكننا تجاوزا أن نقول إنه منذ بداية عام 2011 ارتفع عدد المتجندين في الخدمة المدنية في القدس ووصل على الأقل إلى 100 متجند سنويًّا، خلال العامين الأخيرين. ونؤكد مرة أخرى أننا نقول هذا بعمومية وبصورة معطيات غير دقيقة مئة بالمئة.

نعود مرة أخرى إلى مراكز التجنيد، إضافة إلى التجنيد عبر مكتبة البلدية، أخبرتنا الفتاة م.ق. (21 عاماً) التي أدت الخدمة المدنية لمدة عامين في إحدى المدارس لذوي الاحتياجات الخاصة التابعة للبلدية، بأنها وصلت إلى ذلك عبر مكتب الشؤون الاجتماعية التابع للبلدية. تقول م.ق: "لدينا ملف في الشؤون الاجتماعية، ولذلك توجهت أمّي إلى هناك لتسأل عن منحة مادية تساعدها في تدريسي أو على الأقل الانخراط في دورة تدريبية، فقامت الموظفة في المكتب بتوجيهها إلى "مركز بيلي" للسؤال

[9] رابط الخبر على موقع صحيفة يديعوت بعنوان: "شاب من شرقي القدس؟ اعمل خدمة مدنية" بتاريخ 18.10.2012
http://www.mynet.co.il/articles/1,7340,L-4291972,00.html

[10] رابط التقرير: http://www.youtube.com/watch?v=e-ZYhRkrAA8

[11] يمكن الإشارة هنا إلى الحجة التي يقدمها بعض مؤيدي الخدمة المدنية بالقول أن من يتجند فيها يقوم "بخدمة مجتمعه" ولا "يخدم اليهود" حسب تعبيرهم، بينما يظهر في هذا التقرير أن هؤلاء الشباب يرسلون إلى وزارات الاحتلال

[12] رابط الخبر: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/263024

عن دورة تشرف عليها جمعية "محشفاة طوفاه"، ومن هنا بدأت أخدم في مدرسة في بيت حنينا، وأنخرط في دورات تتعلق بالكمبيوتر، ومن بعد انهاء العامين سأحصل على منحة".

ن.م (22 عاماً) هي فتاة أخرى، أخبرتنا بأنها تعرفت إلى الخدمة المدنية من خلال صديقة لها سوّقت لها الموضوع على أنه عمل براتب 1000 شيكل شهرياً، وكان ذلك في إحدى المدارس التي تدرس البجروت في منطقة الشيخ جراح. وبعد أن قضت ن.م. شهرين هناك اكتشفت فجأة أن الحديث يدور عن أمر غير مقبول وطنيا، وتعرفت حينها على معنى الخدمة المدنية عن طريق البحث في الانترنت، فانسحبت فوراً. تنشط ن.م حالياً في إقناع من حولها من الصديقات والمعارف في الانسحاب من هكذا برنامج وتحذر من لم يقعوا في شباكه بعد.

من خلال البحث تبين لنا أن التجنيد في المدينة المحتلة يعتمد بشكل أساس على الدعاية البشرية، فكل فتاة تنخرط في الخدمة المدنية تخبر جاراتها وقريباتها وصديقاتها، فتتسع الدائرة. أحد العاملين (إسرائيلي) في جمعية إسرائيلية لتجنيد فتيات فلسطينيات للخدمة المدنية قال لنا في اتصال هاتفي: "البنات يحضرن البنات"، أي أن تجنيد فتاة واحدة يجلب فتاة ثانية فثالثة وهكذا. وفي حديث هاتفي تنكرنا فيه بصفة متطوعين باحثين عن فرصة قالت لنا ن.س. وهي فتاة تجنِّد للخدمة المدنية وتنشر ذلك عبر صفحتها على الفيسبوك: "كل واحدة بتيجي بتجيب معها واحدة ثانية"، وهكذا يزداد العدد شيئاً فشيئاً. وقد أخبرنا الشاب أ.ر. (19 عاماً) عن أنه كان يتمشى برفقة أصدقائه ذات يوم بالقرب من مبنى بلدية الاحتلال، وهناك استوقفتهم إحدى الناشطات في الترويج للخدمة المدنية ذاتها (ن.س.) وسألتهم :"هل تريدون التطوع لمجتمعكم وتربحوا 1000 شيكل ومنحة جامعية؟" وباشرت في الشرح لهم عن امتيازات الخدمة المدنية وأعطتهم رقم هاتفها للتواصل والتسجيل.

لا بد من الإشارة إلى أن بلدية الاحتلال في القدس هي الهيئة الإسرائيلية البلدية الوحيدة التي تحظى بترخيص لتجنيد الشباب للخدمة المدنية، فهي البلدية الوحيدة في كلّ إسرائيل التي تحوي قسماً للخدمة المدنية.

وتتنوع أماكن خدمة المجندين مدنياً، ونذكر منها:

- المدارس التابعة لبلدية الاحتلال في أحياء القدس، حيث تقوم المجندات – غالباً – بمساعدة المعلمات.
- مراكز صحية – صناديق المرضى –، وتقوم المجندات هناك عادة ببعض وظائف السكرتاريا
- اطفائية وادي الجوز، يدور الحديث عن فتيات يؤدين أعمال مكتبية هناك، بالإضافة إلى شباب يخدمون مع رجال الإطفاء.
- مكتبة البلدية، هناك فتيات يقمن بأداء خدمتهن المدنية بمساعدة مرتادي المكتبة، كما يوجد هناك فتاة تستقبل المجندين والمجندات وتشرح لهم عن تفاصيل وعقد الخدمة المدنية، وهي تعمل في إطار التعاون بين بلدية الاحتلال والجمعية الإسرائيلية للتطوع.

- المستشفيات – هداسا عين كارم، هداسا العيسوية، حيث يقوم المجندون بأعمال ترجمة أو مساعدة للإداريين والممرضات.

وقد نشرت ن.س. بتاريخ 10 شباط 2014 منشوراً على صفحتها على الفيسبوك يدعو الشباب لما أسمته "التطوع" في الشرطة، فيما وصفته "بشرى سارة للمقدسيين"، وهذا يتفق مع ما نقله بعض الناشطين المقدسيين عن وجود شباب مقدسيين مجندين في أجهزة الشرطة الجماهيرية. وقد كثفت ن.س في شباط الأخير منشوراتها حول تجند الشباب المقدسيين في شرطة الاحتلال، وذكرت أن إحدى الفتيات من جبل المكبر أنهت خدمتها في إحدى هذه المراكز الشرطية. وقد حاول بعض الصحفيين الاتصال بها هاتفياً للحصول على تصريحاتها، لكنها كانت تقابلهم بالتهجم والصراخ. وقد قالت لإحدى الصحفيات: "لماذا تسألونني انا؟ أنا موظفة صغيرة.. اذهبوا واسألوا من هو أكبر مني".

إضافة إلى مراكز ووسائل التجنيد، يجب أن ننبه إلى تعاون بعض الجهات والأفراد في هذا المشروع، عن وعي أو عن غير وعي، عبر تقديمهم خدمات للمجندين مدنياً. على سبيل المثال أبلغنا أحد النشطاء المقدسيين عن وجود مركز فلسطيني في منطقة الشيخ جراح لتعليم اللغة العبرية والبجروت يجري دورة في اللغة العبرية لمجموعة من المجندين مدنياً، وذلك بالاتفاق مع الجهة التي جندتهم[13]. هذا الأمر يحيلنا كذلك إلى المدراء الفلسطينيين للمدارس البلدية وللمراكز الصحية وغيرها من أماكن تنفيذ الخدمة المدنية التي تسمح لنفسها باستقبال المجندين مدنياً واستيعابهم في صفوف موظفيها.

كما يجب التنبيه إلى المصطلحات التي تستخدم للترويج للخدمة المدنية، فبعض من يسوقون لها يستخدمون – عن قصد– تعبير "التطوع الجماهيري" في محاولة لإبعاد أي شبهة عن المشروع. وهنا نؤكد أن المشروع واحد، سواء روّج له باسم "الخدمة المدنية" أو "التطوع الجماهيري" أو غيرها من الأسماء.

الجولان السوري المحتل

إضافة إلى استهداف مدينة القدس في الترويج لمشروع الخدمة المدنية في السنوات الأخيرة، لوحظت محاولات أخرى في قرى الجولان السوري المحتل لتجنيد الشبيبة اليافعة والفتيات على وجه الخصوص وذلك بواسطة جمعية "عميندف"[14]، وهي جمعية إسرائيلية تعمل في مجال الخدمة المدنية منذ ما يقارب 30 عاماً. تقول الجمعية في موقعها على الانترنت إنها تعمل وفقاً للروح الصهيونية الدينية.

وفي حديث مع الناشط السوري عامر ابراهيم وضح لنا أن هذا التجنيد بدأ منذ عام 2012 مع طالبتين من الجولان، وازداد نشاط الجمعية في التجنيد عام 2013 ليرتفع عدد المجندين مدنيا إلى نحو 11 شاب وشابّة يؤدون الخدمة في منشآت الدولة

[13] في العادة، لا يكون للمدارس أو للمراكز التي يؤدي فيها المجند مدنيا خدمته أي دور في تجنيده، وإنما تكون هذه المدارس / المراكز بمثابة مكان أدار الخدمة فقط، دون أن تنخرط في التجنيد أو الترويج له. مع ذلك فإن هذا الأمر لا يعفي مسؤولي هذه المراكز والمدارس من المسؤولية الوطنية، فبإمكانهم بكل بساطة رفض استقبال مجندي الخدمة المدنية في مؤسساتهم.

[14] موقع الجمعية: http://www.aminadav.org.il/

القليلة (الآخذة في التزايد) المختلفة المتواجدة في الجولان، منها المدارس ومكاتب الحكومة الموزعة في القرى مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا وعين قنية.

وعن طرق التجنيد يقول عامر إن التجنيد يتم بشكل أساسي من خلال مركزة تدعى "ع.ف." المسؤولة عن لؤاء الشمال ويظهر اسمها في طاقم المركزات في الموقع وتعمل لصالح جمعية عميندف، وهي من خارج الجولان لكنها متزوجة وقاطنة هناك، وتتواصل مع الفتيات هاتفيًا لتجنيدهن. في هذا السياق يذكر عامر الموقف الوطني السوري في الجولان الرافض للانخراط في جيش الاحتلال، والذي يحاول الإسرائيليون كسره من خلال تجنيد الفتيات والشباب للخدمة المدنية.

ماذا تقول الفتيات عن الخدمة المدنية؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن حوالي 90% من المنخرطين الفلسطينيين في مشروع الخدمة المدنية هن من الفتيات، وذلك متوقع لقلة فرص العمل المتاحة لهن. كما أن عددًا قليلا جداً من الشباب يقبل أن يعمل 5 أيام في الأسبوع مقابل 1000 شيكل في حين يمكنه بسهولة أن يحصل على عمل ويتقاضى راتبًا لا يقل عن 4000 شيكل كحد أدنى.

وهنا لا بد من الرجوع إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها العائلات الفلسطينية في القدس، فأغلب المتجندات في الخدمة المدنية هن فتيات يخضعن لأوضاع اجتماعية – اقتصادية متدنية. وقد أشار التقرير الصحفي الذي أذيع في قناة "هوت" الإسرائيلية إلى ذلك. وقد أكدت ذلك م.ق – إحدى المتجندات مدنيا – من القدس التي قالت لنا إن والدها لا يستطيع تحمل كل العبء المادي المرتبط بتعليمها وتعليم أخواتها وإخوانها، وإنها كانت أمام الاختيار بين البقاء في البيت دون عمل أي شيء يذكر وبين الانخراط في الخدمة المدنية، ومن ثم الحصول على المنحة المالية في نهايتها التي ستساعدها في الانخراط فيما بعد في تخصص تحبه أو تساعدها في التجهيز لعرسها. ختمت الفتاة حديثها بتعداد الامتيازات التي تقدم لها بعد الخدمة المدنية متسائلة: "وأنا مين بده يوفرلي كل هذا إذا أهلي ما معهم؟ مهو شبابنا كلهم بشتغلوا عند اليهود".

كما يلاحظ أن أعداد غير قليلة من أولئك الفتيات لا يعرفن أصلاً ما هي الخدمة المدنية وما دلالاتها، فبعد نهاية المقابلة مع م.ق. التي خدمت عامين، طلبت منا أن نشرح لها ما هي الخدمة المدنية ولماذا يوجد رفض لها. كما أن الفتيات اللواتي قابلناهن في مكتبة البلدية حين جئن للاستفسار عن الموضوع والتسجيل فيه لم تكن لديهن أدنى معلومات عن سياق مشروع الخدمة المدنية ومضامينه. وقد سألتنا إحداهن وتفاجأت بأن الأمر انطلى عليها بهذه السهولة. يبدو أن اقناع هؤلاء اللواتي لا يعرفن ما هي الخدمة المدنية سهل بعض الشيء، فالبعض ينسحب بمجرد أن يشرح له بطريقة مفصلة وواضحة ما هي الخدمة وما هي أسباب رفضها. أما الحالة الأخطر برأينا فهي عندما تعرف المجندة ماهية الخدمة المدنية، وتعرف كلّ الادعاءات ضدّها، لكنها تصّر على التمسك بموقفها والاستمرار بمشروع الخدمة المدنية. إحدى الفتيات اللواتي يخدمن في القدس قالت

أمامنا بكل ثقة: "نعم الخدمة المدنية هي بديل للعرب عن الخدمة العسكرية، وشو فيها لو كنت زيي زي الجيش؟ هو أنا حاملة سلاح؟".

مقترحات

يعتقد البعض أن الأعداد "القليلة" أو الأعداد غير المعروفة بدقة لأعداد المنخرطين في الخدمة المدنية في مدينة القدس وقرى الجولان يجعل للموضوع أولوية ثانوية وربما منخفضة جدا في أولويات العمل الوطني الفلسطيني، إلا أن تجارب سابقة في مختلف مجالات العمل الوطني الفلسطيني تثبت عكس ذلك. في الوقت الذي نعزّي فيه أنفسنا بقلة العدد وانحسار عدد المنخرطين في دائرة معينة، تعمل الجمعيات الإسرائيلية والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية على الترويج أكثر وأكثر للمشروع، وتستقطب المزيد من المتجندين، خاصة أن هذا الترويج يأتي في العادة مستهدفاً الفئة الأقل وعياً والمغيبة فيجد مساحة بيضاء تنتظر ما يملأها ويرسم حدودها. أضف إلى ذلك أن غالبية المنخرطين والمنخرطات في الخدمة المدنية هم من مستوى اقتصادي – اجتماعي منخفض نوعاً ما، وأنهم في الأساس يلجأون للخدمة المدنية متذرعين بسوء الحال الاقتصادي لعائلاتهم، وهذا حال الكثير من العائلات في القدس ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن ما يقارب ال80% من العائلات المقدسية تعيش تحت خطّ الفقر.

من زاوية أخرى، لا يمكن فصل مشروع الخدمة المدنية في القدس عما يجري من محاولات لتشويه الوعي عبر محاولات لتدريس المنهاج الإسرائيلي لطلاب المدارس التابعة للبلدية، والتحفيز غير المسبوق للطلاب على الانخراط في الجامعات الإسرائيلية. إن هذه المؤشرات التي بدأت تظهر على السطح أكثر فأكثر في السنوات الخمس الأخيرة قد لا تؤدي إلى "أسرلة" الفكر ولا إلى مسح الهوية الفلسطينية بشكل جارف، ولكنها ستؤدي بشكل حتمي إلى ازدياد تبعية المجتمع الفلسطيني لأجهزة الاستعمار في القدس، بحيث يصبح الإنسان الفلسطيني مرتبطاً في كل مناحي حياته بأحد أذرع دولة الاحتلال، بدءً من ولادته ومدرسته وجامعته وحتى فرص العمل المتاحة أمامه، فيصبح غير قادر على التفكير والإنتاج خارج منظومة محددة من قبل المحتل، تُسيج له أفكاره وتصرفاته ومصادر رزقه. وبطبيعة الحال، من الصعب على شخص مرتبط بالمنظومة الاستعمارية في كل مناحي حياته أن يتخذ موقفاً حازماً ينافي مصالح هذه المنظومة الاستعمارية، لأنه غرق في وضعية تجعل مصالحه الشخصية متوافقة مع المصالح الاستعمارية، فيصعب تجنيده وتجييشه للأغراض الوطنية التحررية.

إننا نؤمن بأنه لا يجدر بنا الوقوف مكتوفي الأيدي أمام المحاولات المستمرة في تشويه الوعي الفلسطيني في المدينة، وفيما يتعلق بالخدمة المدنية نوصي بما يلي:

1- أن يجري اطلاع القوى الوطنية والشخصيات الوطنية الفلسطينية على ما يحصل في المدينة في هذا الشأن، وشرح دلالات ومضامين هذا المشروع لهم ليقفوا على خطورته، ومن ثم دعوتهم لتبني موقف وطني واضح ورافض له وتعميم هذا الموقف.

2- ندعو الجمعيات الحقوقية الفلسطينية والمؤسسات الاجتماعية والشبابية إلى عقد ورش عمل في مختلف الأحياء المقدسية في محاولة لتثبيت الوعي الوطني الفلسطيني والتحذير من مشروع الخدمة المدنية، بحيث تدخل هذه الورشات كل حيّ وكل مركز شبابي وكل مدرسة قدر الإمكان، وأن يجريها مدربون أكفاء مطلعون على تفاصيل المشروع وذوو قدرة على الإقناع والتوضيح.

3- تأسيس فرق عمل شبابية تنتج عن ورش العمل، بحيث تعمل كل فرقة في منطقتها وحيّها لرصد كيفية التجنيد للخدمة المدنية، وحصر أسماء المجندين والتوجه إليهم شخصياً وتوضيح تفاصيل الخدمة المدنية لهم في محاولة لثنيهم عن قرارهم.

4- التواصل مع مدراء المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، وتحذيرهم من أخطار مشروع الخدمة المدنية وحثهم على رفض وجود مجندي الخدمة المدنية في مدارسهم، فكثير من فتيات الخدمة المدنية يعملن اليوم في هذه المدارس في مساعدة المعلمين والمعلمات. قد يكون من المفيد هنا أن يصدر موقف موحد من لجنة أولياء أمور الطلاب ترفض فيه انخراط ابنائهم وبناتهم في الخدمة المدنية، وترفض استقبال مجنديها في مدارسهم.

5- التواصل مع مدراء الكليات والمعاهد التي تعلم البجروت والبسيخومتري واللغة العبرية، فقد يتم تنفيذ المشروع بواسطتها.

6- إطلاق حملة إعلامية في القدس، تشمل الشوارع والصحف والمواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك لتملأها بالمنشورات والملصقات والفيديوهات التحذيرية من هذا المشروع.